Journal of Libyan Academy Bani Walid 2025
مجلة الأكاديمية الليبية بني وليد
e-ISSN: 3104-3860
Volume 1, Issue 3 (Part 2), 2025, Pages: 243-260

العوامل السياسية وأثرها على الانتخابات في ليبيا (2011-2025)

عمران محمد المرغني الجداري*
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الزيتونة ، ترهونة ، ليبيا
*البريد الإلكتروني (للباحث المرجعي): mofida.kredeegh@sabu.edu.ly

The Political Factors and Their Impact on Elections in Libya (2011–2025)

Omran Mohamed Aljdari *
Faculty of Economics and Political Science, Azzaytuna University, Tarhuna, Libya.

Received: 17-07-2025; Accepted: 13-09-2025; Published: 05-10-2025

الملخص

إن الخوض في دراسة العوامل السياسية في ليبيا وإثرها على العملية الانتخابية في ليبيا يقودنًا إلى وضع تلك العوامل تحث المجهر بغية تحليلها ووصفها، للوقف حجم تلك العوامل التي شكلت ومازال تشكل طوال عقد ونيف من الزمن، معضلة وقفت حجر عثرة في سبيل الخروج بالبلاد من دوامة الانقسامات السياسية والاجتماعية بين النخب السياسية، باختلاف اطيافها تنوع انتماءاتها الأيديولوجية والدينية، والانفلات الأمني الذي يقف سد منيع امام اجراء أي عملية انتخابية، الإخفاق المتواصل في مسألة انجاز قاعدة دستورية وانجاز دستور يخرج البلاد من دوامة المراحل الانتقالية، التدخل السافر من قبل الدول في الشأن الداخلي الليبي وتأجيج الصراع بين الأطراف المحلية، الدول تسعي لتنفيذ اجندتها وتحقيق اطماعها في الحصول على مكاسب اقتصادية من تروه النفطية والغاز.

الكلمات المفتاحية: الأحزاب السياسية، الانتخابات، التأثيرات الدولية، الأزمة الليبية.

Abstract

The study sought to examine the political factors in Libya and their impact on the electoral process in Libya, leading us to put those factors under the microscope in order to analyze and describe them, to determine the extent of those factors that have shaped and continue to shape them for more than a decade, A dilemma that has been a stumbling block in the country's path out of the cycle of political and social divisions among the political elites, With its different spectra, diverse ideological and religious affiliations, and the security chaos that stands as a solid barrier to any electoral process.

The continued failure to achieve a constitutional basis and a constitution that would lift the country out of the cycle of transitional stages, The blatant interference of countries in Libya's internal affairs and the fueling of conflict between local parties, Countries are seeking to implement their agendas and fulfill their ambitions to gain economic gains from their oil and gas resources.

Keywords: Political Parties, Elections, International Influences, and the Libyan Crisis.

المقدمة

تتناول هذه الدراسة ازمة الانتخابات في ليبيا من 2011-2025 ، وذلك من خلال القيام بتتبع لمرحلة ما بعد 2011، حيث شهدت البلاد فوضة عارمة من عدم الاستقرار، أصبح المشهد الليبي قد انزلاق في حرب اهلية بيدي محلية من خلال اجندة خارجية، الامر الذي ادخل البلاد في دوامة اللاستقرار وغياب كامل لمؤسسات الدولة، وساهم بشكل رئيسئ في عرقلة إجراء انتخابات أو استحالتها، رغم انقضاء عقد ونصف من الزمن على احداث 2011، إلا إن الوضع يندر بصورة مظلمة واستحالة الولوج إلى مرحلة الديمقراطية والانتخابات، بالتالي نسعي في هذه الدراسة إلى الخوض وتسليط الضوء على تلك العوامل التي تؤثر في العملية الانتخابية في ليبيا، من منظور سياسي بغية وصفها وتحليلها، من خلال في مؤشرات الانسداد السياسي والتأثيرات الاجتماعية والتدخلات الدولية.

إشكالية الدراسة: -

العوامل السياسية بكل مؤشرتها تطال العملية الانتخابية في ليبيا، وأصبح شبح استحالة الولوج اليها يلوح في الأفق، وبناء على ذلك، نسعى في هذه الدراسة إلى طرح إشكالية مفادها: - إلى أي مدي اترت العوامل السياسية على الانتخابات في ليبيا وهل شكلت العوامل السياسية معول هدم للحياة الانتخابية في ليبيا؟

فرضية الدراسة: -

بناء على إشكالية الدراسة فأننا نعرض الفرضية التالية: -إن ما حدت في ليبيا يتجاوز المعاني التقليدية للتحول الديمقراطي والانتخابات، وتحليل أسباب مرتبط في عمق تفافة المجتمع بشكل عام، بقدر ما يرتبط أيضا بالعوامل الخارجية. بناء عل فرضية الدراسة فأن العوامل السياسية تمثل المتغير المستقل الذي يؤثر على المتغير التابع الانتخابات في ليبيا، فكلما زاد ت قوة المتغير المستقل العوامل السياسية كلما عرقلة عملية الانتخابات المتغير التابع.

أهمية الدراسة: -

الأهمية العلمية: -

نسعى إلى الخوض في الأطر النظرية لعلم السياسة، والتي تتمثل في تعاطي علم السياسة من خلال المقاربات النظرية مع عملية الانتخابات، حيث علم السياسة اهتم بدراسة الانتخابات تعريفها نشأتها النظريات المفسرة للانتخابات، كان من الطبيعي ان تنتج مقاربات نظرية لها.

الأهمية العملية: -

من خلال تسليط الضوء على العوامل السياسية التي شكلت معول هدم للانتخابات في ليبيا، وذلك للخوض في تلك المؤشرات بغية تحليلها ووصفها، والوصول إلى الحلول لتلك العوامل.

منهجية الدراسة: -

لكل علم من العلوم مناهج علمية خاصة به، نسعى في هذه الدراسة إل استخدام المنهجية المتبعة في ادبيات علم السياسية، منها المنهج الوصفي والتحليلي ومنهج دراسة حالة.

اهداف الدراسة: -

وصف وتحليل العوامل السياسية التي تؤثر على عملية الانتخابات في ليبيا.

تحديد العوامل السياسية التي تؤثر على عملية الانتخابات في ليبيا.

الفترة الزمنية: -

تمتد الفترة الزمنية للدراسة منذ احداث 2011 التي شهدتها البلاد منذ اندلاع الاحداث حتى 2025، طوال هذه الحقبة من المفترض إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية والتي وجهتها عدة صعوبات وتحديات، أهمها السياسية والتي نحن بصدد الخوض فيها.

تقسيمات الدراسة: -.

بناء على إشكالية الدراسة وفرضتها فقد تم تقسيم الدراسة إلى تلاث مباحث، يتمثل المبحث الأول في: - الانسداد السياسي إخفاقات متواصلة، بينما يتجسد المبحث الثاني في: - التأثيرات الاجتماعية، بينما المبحث الثالث: - التأثيرات الدولية، تليها خاتمة ونتائج وتوصيات.

الدراسات السابقة: -

1- دراسة بعنوان تأثير التدخل الخارجي على عملية التحول الديمقراطي في ليبيا، للدكتور مصطفي خشيم، 2022، اهتمت الدراسة بمستويات التحليل من مستوى الفرد، الدولة، الجهوي، الإقليمي، الدولي، وبنيت على قرضيه إمكانية إيجاد حل للأزمة الليبية ليس بأيدي ليبية لم يعد شانا داخلي بل صار بي وتوصلت الى مجموعة من النتائج منها الحالة تتميز بالتعقيد، كل طرف يريد فرض رويته، البلاد تشهد فراغ سياسي، التدخل الدولي معول هدم للحياة السياسية.

2- دراسة بعنوان الانتخابات الليبية المقبلة بين التحديات وفرص النجاح ديسمبر 2021، للأستاذ صالح محمد عبدالسلام الدراسة تعالج مشكلة التحديات التي تواجه اجراء الانتخابات في ديسمبر 2021، وإمكانية حكومة الوحدة الوطنية أنجاز هذا الاستحقاق، من خلال معالجة ملف المصالحة الوطنية والمؤسسات الأمنية، لغرض الوصول إلى انتخابات.

المبحث الأول: - الانسداد السياسي إخفاقات متواصلة.

أولا: -عدم الاستقرار السياسي.

عقب الاحداث التي شهدتها ليبيا 2011م والتي أدت إلى الإطاحة بالنظام السابق وولوج البلاد في مرحلة جديدة، حيث تربع على هرم السلطة المجلس الانتقالي والذي كان المرجو منه قيادة البلاد إلى بر الأمان من خلال الوصل دولة ديمقراطية تقوم فيها الانتخابات النزيهة، رغم ولادة المجلس الانتقالي في 2011/2/27وتله الإعلان الدستوري في 2011/8/3وبعدها انتخابات المؤتمر الوطني في 2012 (خشيم،2022،ص136) ولكن للأسف الشديد فالمجلس الانتقالي منذ ولادته ولد ضعيفًا وهاشًا تتقذفه التدخلات الدولية، فالدول التي دعمت ووقفت الى جانب التغير في ليبيا ازدادت تغلغلًا، وربطت مصالحها بشبكة من الوالات الداخلية وتبنت شخصيات وحاولت بشتي الوسائل الدافع عنهم وتلميع صورتهم وتقديمهم كأنهم رجال دولة، وانهم مؤلهين لدخول الانتخابات من إجل الوصول لسدة الحكم، وحال توقع الانتخابات أن تكون ليس في صالحهم، سوف لا يدخروا جهد في سبيل افشال تلك الانتخابات بحجج واهية وهيا، المجلس الانتقالي داخليًا اخفق في حلحلة عدد كبير من الملفات التي كان من المفترض من اليوم الأول الفصل فيها، واتخذ إجراءات حاسمة بخصوصها فعلى الصعيد العسكري كان عليه جمع السلاح ودمج المجموعات المسلحة تحث اطار مؤسسة عسكرية حقيقة، لكن ما زاد الطين بلة وعمق من الجرح هو انه شرعناها واعطاها مكافات مالية، مجمل القول المجلس الانتقالي في عهده ولجت البلاد في حالة فوضة عارمة من الناحية الأمنية، لم تكن له رؤية وبرنامج عمل بشأن العملية الدستورية والانتخابية (حسن،2014،ص3)، شهد 2011/11/24 إن استلم عبدالرحيم الكيب مقاليد الحكم ولكن حكومته نفس الشي وقعت في إخفاقات، وعجزت عن حل التشكيلات المسلحة نهائك عن الازمات المتواصلة، والشهر التأمن من 2012بعد إن سلم المؤتمر الوظني السلطة إلى مصطفي ابوشاقور وبعد اخفاقه في تشكيل حكومة كلف على زيدان بتشكيل حكومة بعد إن انتخبه المؤتمر الوظني، ووقع في نفس المشكلة من سيطرة المجموعات المسلحة والاشهر هو اختطافه في ملابس نومه، من قبل غرفة توار ليبيا ووحدة مكافحة الجرائم(سليمان،2014،ص2)، واستمرار الإخفاقات جعل المؤتمر الوظني يشكل حكومة جديدة برئاسة الحاسي والتي أخفقت أيضًا على كافة المستويات الأمنية والاقتصادية، تلها حكومة عبدالله الثني، التي لم

تنجح في حلحلة الملف الأمني، فازداد وتعمق الخلاف شكلت حكومة برئاسة الغويل التي انتهت باتفاق الصخيرات، وتوالي رياسة الحكومة فايز السراج لحكومة الوفاق الوطني، والتي شهدت حرب بينها وبين قوات الكرامة وهي التي بدورها سلمت إلى حكومة عبدالحميد الدبيبة بعد التوافق عليه من قبل لجنة الحوار السياسي "الخمسة والسبعين"، الغرض من هذا السرد هو إن تلك الحكومات المتعاقبة لها إخفاقات متواصلة في معالجة ملفات الامن وبناء جيش وشرطة، أيضا العجز في حلحلة ملف المصالحة والعدالة الانتقالية، اخفاق في الملف الاقتصادي الذي أصبح يعاني منه المواطن، والأسواء من ذلك الارتماء في أحضان الدول الخارجية.

عدم الاستقرار السياسي اظل بظلالها على كل مناحي الدولة، فمنذ الوهلة الاولي لأسقاط النظام السابق تحالف جميع ضده من مختلف التيارات والايديولوجيات والمناطق والقبائل، هؤلاء جميعًا اتفقوًا على هدف واحد وهو اسقاط النظام السابق بكل الطرق والوسائل ووصل بهم الامر إلى الاستعانة بالخارج وجلب حلف الناتو، وبمجرد أن تمكنوًا من اسقاط النظام السابق بذات تطهر الاختلافات فيما بينهم، فكل تيار أيديولوجي يرى في نفسه الاجدر بقيادة البلاد أنه الاجدر بذلك، هنا برزت وتباينت الرؤي بينهم على شكل الدولة والنظام السياسي(الجداري،2019،ص208)، فجماعة الاخوان المسلمون بكل فروعها، والمعروفة بكوها المنبع للإسلام السياسي فهي تبني طرحها المتجسد في إن الإسلام دين ودولة، هدفهًا إقامة نظام سياسي على أساس الشريعة الإسلامية، هذا اختلف مع تفرعاتها الأخرى السلفية الجهادية كالجماعة الليبية وانصار الشريعة التي يدور طرحها حول عدم اعترافها أصلًا بالدولة، ووصل بها الامر الى حد تكفير الدولة لأنها نتاج تطور موضوعي ونتاج المجتمعات الغربية(خالد،2014،ص1)، هذا نتج عنه تكفير الديمقراطية وعدم الاقتناع أو الايمان بالحياة السياسية والتداول السلمي للسلطة، وهم يرون أن المنهج الصحيح هو الشريعة الإسلامية ولابد من تطبيقها حتي بقوة السلاح هذه الجماعة مستنسخ من تنظيم القاعدة.

تيار الإسلام السياسي يستمد شرعيته من خلال المجموعات المسلحة والتي عاثت في البلاد واحرقت الزرع والنسل، فمثلًا فتوي المفتي التي حرض فيها على اقتحام بني وليد ودخول المدينة بالقوة وأنها فرض عين، أيضًا قانون العزل السياسي الذي ينص على استبعاد أنصار النظام السابق من تبوئ مناصب قيادية رغم انهم يمتلكون الخبرة في بني الدولة وإدارة الشأن العام.

وفي نفس الاطار، شهدت ليبيا الانتشار الواسع للانفلات الأمني والسلاح خارج المؤسسة العسكرية، فبعد احداث 2011 اختفت ما يقرب من تلاته وعشرون مليون قطعة من الأسلحة، انتشرت في إيدي الإفراد والمليشيات توغلت بها وازدت قوة، رغم أن مصادر المجلس الانتقالي تذكر بإن الذين حملوا السلاح في وجه النظام السابق ما يقرب من تلاته الف فرد (الجداري،2019،ص238)، في حين بعد سقوط النظام أصبح متان الف فرد، المشكلة انهم يتقضون في رواتب من الدولة واسست لهم وزارة وارصدة مالية خاصة بالجراحي والمفقودين والشهداء واوفد عدد كبير منهم للدراسة بالخارج، المشكلة إن انتشار السلاح إدي إلى إن تأسست مجموعات مسلحة على أسس أيديولوجية، استفادة من وجود كم هائل من الأسلحة وطفتها لتحقيق رؤيتها والسيطرة على مقاليد الدولة، من أشهر المواقف التي تؤكد استوغال المجموعات المسلحة من حيث التسليح تفوق إمكانية الدولة التي استغولت بها على الدولة والحكومة ولم يعد بإمكانها الدولة احتكار العنف من خلال مؤسسات الشرطة والجيش اشهرها اختطاف رئيس الوزراء.

هذا يقودنًا إن عجز الدولة عن القيام بدورها أو وظيفتها الأمنية ساهم بشكل مباشر في انتشار السلاح والمجموعات المسلحة ذات الأيديولوجيات المختلفة، وامتلاكها السلاح سيكون جاهز في حالة اتخاد أي قرار يكون مخالف لتوجاها من ناحية، ومن ناحية أخرى إجهاض أي عملية انتخابية يمكن ان تؤدي إلى ميلاد حكومة جديدة، فالمجموعات المسلحة قادرة على إن توظف الانتخابات لصالحها بكونها تمتلك السلاح لتنتج حكومة من صنعها ووفق تصورها وطرحها الايدلوجي.

الأسواء في النخب الحالية الليبية هي عدم امتلاكها لمشروع رغم ادعائها بانها تمتلك مشروع وطني للدولة والتحول الديمقراطي والانتخابات، أو بالأحرى فشلت كل مشاريعهم، الشي الوحيد الذي اتفقت عليه تلك

النخب هو اسقاط النظام السابق، وبعد ذلك ليس هناك ألا إخفاقات متواصلة سواء للمشروع الليبيرالي أو الإسلامي، الامر الذي ادخل البلاد في دوامة الفوضى وغياب القانون انتهاك سيادة الدولة، وتوغل المليشيات وأربك عمل الحكومات المتعاقبة.

بناء على ما سبق، شهدت البلاد خرق وتمزيق للنسيج الاجتماعي الذي كان أصلًا متماسكًا، فالليبيين قادوًا ملحمة جهادية سطروا فيها بدمائهم وارواحهم ملامح بطولية ضد الغزو المحتل، الان بداء ذلك النسيج يتصدع من خلال إحياء نعرة المؤيد والمعارض بين القبائل والمدن

قضية أخرى تشكل تحدي كبير إمام الانتخابات وهي عدم صدور دستور الى هذه الحطة، الإخفاق متواصل بشأن الدستور فقد استعصى على لجنة اعداد الدستور، اصدار دستور يستفتي عليه أبناء الشعب الليبي رغم كل محاولات لجنة الستين، واحتجاج أطراف كتير على مسودة الدستور وضرورة إضافة بنود، طابعًا هذا يروق للحكومة والبرلمان وكل الاجسام التي تتحجج بإن الانتخابات لابد من صدور دستور قبل اجراها، تمثل إشكالية جدلية القاعدة الدستورية والقواعد القانونية التي من المفترض إن تبني عليها الانتخابات، واهمها ما يدور حول متي تجري الانتخابات الرئاسية، المعضلة الجوهرية تتعلق بانتخابات الرئيس، وهنا تبينت الآراء فمجلس النواب طرح الذهاب مباشرتنًا إلى انتخابات من قبل الشعب، في حين المجلس الأعلى ذهب لطرح واستمت في آرائه إن يتم الانتخاب من قبل البرلمان هنا الرئيس سوف يتمتع بصلاحيات محدودة أصلًا (الشيخ، 2022، ص3)، ليبيا امام تحديات خطيرة لأجل اجراء انتخابات فهي تعيش صراع بين مجموعات مسلحة، رغبة الكثير في الاستحواذ على السلطة اهدار المال العام، اخفاق ملف المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية، تدخل خارجي، هنا يصبح حلم الانتخابات مستحيل.

ثانيا: - ضعف الأحزاب السياسية والمشاركة السياسية.

تمثل الأحزاب السياسية في العالم جسر العبور للعملية الانتخابية، وبمجرد القيام بعملية استقراء للحياة الحزبية في ليبيا يتضح جليًا أن موجة التحول الديمقراطي والأحزاب السياسية في ليبيا ليست لها امتدادات تاريخية فلم تتجدر في ثقافة المجتمع الليبي، فالظروف الموضوعية التي مرت بها ليبيا ساهمت بشكل جدري في خلق ثقافة القبيلة، فلم تجد الأحزاب السياسية التربة الخصبة لذلك.

طوال فترة الاحتلال العتماني الذي كان قائم على شكل الحكم الديني الثيوقراطي القائم عل مبدا الخلافة، كان حاكم ليبيا يلقب بالباشا، لم توضع البناءات الاولي للحياة الحزبية رغم بعض المحاولات التي كانت على استحياء كتأسيس الجمعيات التي ما كان ليكون لها دور سياسي، رغم بداية تشكل حالة من الوعي لدى منتسبيها، في حقيقتها هي محاولة لمحاكاة التجربة التركية انداك بكونهًا السلطة المهيمنة على البلاد، وفي نفس الصدد بدأت مساعي إلى تشكيل أحزاب منطرة للأحزاب العثمانية التركية مثل الاتحاد والترقي (السيد،2010، ص55).

في حقبة الاحتلال الإيطالي جمدت الحياة السياسية في ليبيا، فالليبيون ليس امامهم الا مقاومة الغزو والاحتلال الإيطالي الفاششتي، قدم الليبيين قوافل من الشهداء الابرار في سبيل معركة تحرير الوطن، بالتالي إيطاليا كونها تريد بسط سيطرتها على كافة تراب البلاد (أرحومة،49،1984) لن تسمح بأي نشاط حزبي فليبيا جزء من إيطاليا وبناء على ذلك، جمدت الحياة الحزبية وانحصر دور الليبيين في المقاومة والجهاد، كان الحامي لحياة الناس هو التقوقع داخل المجتمع القبلي، الامر الذي هيا تربة خصبة للقبيلة لتكون تنظيم اجتماعي وسياسي، بانهزام إيطاليا في الحرب العالمية الثانية دول المحور وانتصار دول التحالف أصبحت الحقبة الاستعمارية لليبيا مقسم طرابلس تحث الانتداب البريطاني بينما الشرق الليبي تحث الاحتلال الأمريكي في حين الجنوب تحث الانتداب الفرنسي، ورغم كل تلك المأساة بدأت بعض البوادر باستحياء في بت الروح في الحياة الحزبية في ليبيا من خلال بعض الجماعات منها جمعية عمر المختار، الجمعية الوطنية البرقاوية، الحزب الوطني الطرابلسي (الشريف،2010،ص14) وكذلك تنظيم جماعة الاخوان المسلمون.

عند استقلال ليبيا في 1951م تربع الملك ادريس السنوسي على عرش الحكم في ليبيا، كان الدعم مستفيض من قبائل برقة، أيضا دفعت بأبنائها إلى الانضمام إلى الجيش السنوسي الذي تأسيس في مصر، الملك اعتمد في حكمه على شيوخ القبائل في حشد الدعم له، الحياة السياسية جمدت في عهده لم يسمح للأحزاب بإن تلعب دورًا في الحياة السياسية، مسألة الولوج في حقبة الدمقراطة أجهضت، من خلال العودة إلى مربع القبيلة، لم تكن لنظام الملك النية في غرس قيم الديمقراطية، فصارت الحياة الحزبية بعيدة المنال ولم تتجدر ثقافة الأحزاب حتي يتم خلق أجيال متشبعة بفكرة الديمقراطية، الامر الذي إدي إلى أن شبح الأحزاب والمشاركة السياسية اصبحت حلم بعيد المنال(إبراهيم،2009،ص80).

في عهد ثورة الفاتح من سبتمبر النظام كانت لها رؤية وطرح أيديولوجي قائم على فلسفة الكتاب الأخضر، فقط تم تحريم العمل بالأحزاب السياسية ونبذت السياسة الحزبية واعتبرت ان الحزبية اجهاض للديمقراطية، من تحزب خان قدم النظام رؤيته من خلال سلطة الشعب (القذافي،1981،ص17) مؤتمرات شعبية ولجان شعبية، واستمرت تجربة 42 عامًا، إلى إن شهدت البلاد عام 2011م احداث أدت الى سقوط النظام السابق ودخول مرحلة جديدة، نتج عنها فتح البلاد إمام تجربة الأحزاب السياسية، كان أولها إن تم الغاء كل التشريعات التي تمنع تشكيل الأحزاب والعمل الحزبي، حيت ضمن المجلس الانتقالي 2011م التزامه بأنشاء نظام سياسي يقوم على التعددية الحزبية، كان الهدف الانتقال السلمي للسلطة وتجدر ذلك عام 2012 بإصدار قانون رقم 29 المتضمن حق الناس في تشكيل وتأسيس أحزاب سياسية.

رغم عدم وجود التربة الخصبة والثقافة والوعي بالحياة الحزبية، إلا أن ما شهدته بعد احداث 2011م الكم الهائل من الأحزاب السياسية التي تشكلت رغم افتقاره للحد الأدنى من الثقافة الحزبية، فتشير المفوضية العليا للانتخابات عن وجود ما يقرب من ست وثمانون حزبًا سياسيًا (أحميد، 2025،ص2)، والملفت للنظر ان هذه الأحزاب التي تشكلت بعضها تأسيس على أساس قبلي وأخر عرقي والبعض أيديولوجي كالجماعات الإسلامية وحزب تحالف القوي الوطنية أيديولوجي ليبيرالي، في حقيقة الامر واجهت الأحزاب السياسية التي من المفترض أن تخوض العملية السياسية الانتخابية جملة من التحديات والعراقيل والاخفاقات، مما يشير إل انها أصلًا قامت من البداية ضعيفة وهشاشة ولم تنمو في تربة خصبة لتعيش البلاد مرحلة من الدمقراطة وصولًا إلى مرحلة الديمقراطية.

فقط واجهت الأحزاب السياسية بكونها لم تكن تمتلك برامج ورؤية ثاقبة مبنية على دراسة الازمة الليبية بعد احداث 2011م، لإيجاد حل لخروج البلاد من ازمتها علاوة على ذلك، الأحزاب أصبحت هناك هوة بين الشعارات المرفوعة وبين عملية التطبيق، فاصطدمت بواقع يهمش الأحزاب السياسية ويغلب مصالح مؤسسي الأحزاب الشخصية على مصالح البلاد(خشيم،2012،ص12)، القصور من الأحزاب السياسية في توصيل خطاب اعلامي يوضيح دورها ونشاطها ومهامها، الملفت للنظر الأحزاب السياسية في ليبيا لا تمتلك القاعدة الشعبية الحاضنة الاجتماعية هنالك نفور من قبل الناس بالأحزاب السياسية وعملية الانتخاب.

الأهمية من ذلك أن الأحزاب السياسية في سبيل نجح دورها المناط بها يستدم بالدرجة الاولي بالثقافة السياسية السائدة للبيئة الليبية المندمجة في ثقافة القبيلة، بالتالي تبق من الصعوبة إجراء انتخابات ونجاحها في ظل ثقافة القبيلة، الانتخابات سوف تسير وفق عقلية قبلية القائمة على العصبية والحسب والقرابة لا على أساس الكفاءة والقدرات.

ثالثا: - التأثيرات الثقافية.

منذ الوهلة الاولي يعتقد الكثيرون أن ليبيا دولة متجانسة، ولكن من خلال البحث في فسيفساء المجتمع الليبي يتبين إن هناك نوع من اللاتجانس في المجتمع وذلك لوجود اعراف أخرى يقطنون في ليبيا مثل الامازيغ، التبو، الطوارق، الزنوج، وهذا يعطي مؤشر بإن هناك نوع من اللاتجانس (صالح،2007،ص50)، فالمناطق التي يقطنها الامازيغ نجدهم يستخدمون اللغة الامازيغية في المناطق التي يقطنون فيها، ويحتفظون بنفس تسميات منطقهم، كذلك تسميات إبناءهم فهم يسمونها بأسماء امازيغية، كذلك الطوارق لهم لغة الطارقية متمسكون بزيهم وفولكلورهم، الملفت للنظر إن تلك الأعراق لها امتدادات وجدور في دول افريقية

واصولهم تعود الى تلك الدول، من بين تلك الشواهد تمسك بتلك الأعراف الثقافية واهمها لغتهم فالأمازيغ لم يكتفوا يومًا على المطالبة باعتماد لغتهم وتضمنها في الدستور الليبي، وتدريس في مؤسساتهم التعليمية، الضغط المستمر على المجلس الانتقالي من حيث اصدار مجلس المحلي بمدينة زوارة في التانئ عشر من يناير لعام 2016 قرار الذي يتضمن أن تكون هناك عطلة بمناسبة راس السنة الامازيغية(قرار،2016،ص1).

انتشرت بعد احداث 2011في أوساط المجتمع الليبي ثقافة تمثلت في ثقافة المناطق أو القبائل أو المدن الثائرة والتي تارت على النظام السابق بمساعدة التحالف الدولي في حين مناطق ومدن أخرى توصف بالأزلام أو انصار النظام السابق، الحقيقة هذه الثقافة خلقت وشعور بالتهميش تلك القبائل أصبحت مستبعدة من المناصب السياسية وعملية البناء والاعمار، فتجسدت ثقافة المنتصر والمهزوم والتي على أساسها ثم تصنيف القبائل والمدن الثائرة بينما الأخرى مؤيدة للنظام، فالقبائل والمدن تم التعاطي معها بشرف وكرامة لإنها خرجت عن النظام السابق واساهمت في اسقاطه، في حين اتهمت قبائل ومدن الأخرى بالعار لأنها دعمت النظام السابق(علي،،2012،ص ص35-38)، انتشار ثقافة المؤيد والمعارض خلقت جرح ينزف كل يوم في نسيج المجتمع الليبي، هذه الحالة هي التي رسمت المجتمع الليبي بعد احداث 2011وزادة من حدة الفجوة وتعميق الروح العدائية.

بعد احداث 2011شهدت الساحة الليبية ميلاد كم هائل من الأحزاب السياسية، والتي ولدت من رحم ثورة فبراير في تأكيد منها على إن النظام السابق كان غير ديمقراطي، فدفعت في هذا الاتجاه فتشكلت أحزاب ذات توجهات مختلفة ليبرالية إسلامية ودينية بعضها لا يملك توجه أصلًا، الملفت في للنظر أن أصحاب تلك الأحزاب لا يمتلكون الحد الأدنى من الثقافة السياسية، وغير متشبعين بثقافاتها وخاصة الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة واللعبة السياسية، كذلك البيئة غير جاهزة لتجربة الأحزاب السياسية في ظل انهيار الدولة وكل مؤسساتها وانتشار الفوضى والانفلات الأمني وعجز الدولة عن احتكارها للعنف المشرع، هنا يصبح حلم الانتخابات مستحيل ففي اول محاولة لأجراء انتخابات عندها تمكن تحالف القوى الوطنية من الفوز في الانتخابات، شعر تيار الإسلام السياسي بإن البساط سحب من تحت قدميه كشر عن انيبه واستخدم كل الوسائل من سلاح ومال لأجل الاستحواذ على السلطة وتميع الانتخابات.

انتشار ثقافة عند كثير من الأوساط تنادي بالعودة إلى تقسيم المملكة الذي قسم ليبيا الى ثلاث ولايات طرابلس فزان برقة، هذه تجسدت عند البعض ثقافة تندر بتشرذم وتمزيق البلاد والذي حافظه الإباء والاجداد عليه من خلال المحافظة على وحدتها، فمن خلال هذه الثقافة المهددة بالانقسام والتي تجسدت في خطاب الفيدرالية وانبثقت بوادره من خلال قبائل برقة التي تبنت هذا الخطاب ودعت اليه.

المبحث الثاني: -التأثيرات الاجتماعية

أولا: - القبيلة وأثرها على الحياة السياسية في ليبيا.

البيئة في ليبيا كانت ومازالت خصبة ومهيئة للعامل الاجتماعي، رغم كل التطورات التي شهدتها البلاد مازالت هي الفاعل الحقيقي لأنماط حياة الليبيين، وبحلول عام 1951م شهدت ليبيا بروز فكرة الدولة الوطنية التي هي أصلا نتاج تطور موضوعي للمجتمعات الاوربية، في ذلك العام حصلت على استقلالها كان الفضل لمجموعة الدول العربية ومنظمة الأمم المتحدة، ألا أن التقاليد العريقة للدولة الوطنية التي هي نتاج خارجي لم تترسخ لذا الناس، لان منظومة القيم الاجتماعية متشبعة أصلًا لان الناس قبل ذلك عاشوا في ظل قبيلة، تدافع عنهم وتحميهم، وقوتهم يستمدونها منها، الصعود إلى سلم السياسية يكون من القبيلة (حميدة،1998،ص33).

فهي تنظيم اجتماعي يبلور في داخله مفهوم سياسي، رسمت نمط حياة الافراد الليبيين، فكانت تنظيم اجتماعي وسياسي، تقود ابنائها في حقبة السلام بواسطة عرف اجتماعي، وآخر سياسي في تنافسها وصراعها مع الاخرين، وتعمل القبيلة بكل قوتهًا إلى غرس ثقافة اجتماعية سياسية من خلال الثقافة السياسية

(الأحمر،2009،ص) والقنوات التنشئة المتوفرة لديها، فالأسرة هي البدرة الاولي للتنشئة السياسية التي تحتضنها والرفاق بكون الفرد ينشا داخل جماعة، أيضًا تلعب مجموعة القيم التي تحرص القبيلة على غرسها عند الافراد دورًا كبيرًا في تشكيل سلوكهم واهمها، المتمثلة في العصبية.

ورغم أن نموذج الدولة الوطنية طبع العالم بعد الحرب العالمية الثانية، ألا أن ليبيا غلب عليها الطابع الاجتماعي في كل مناحي الحياة في الدولة، حتى أصبحت دولة العلاقات الاجتماعية دولة تدار بعقلية اجتماعية، بل المصدر الأساسي لكل سلوك اجتماعي، هذا يضعنًا امام طرح بن خلدون بشأن طرحه العصبية بإن العصبية إنما تتجسد الالتحام بالنسب بمعني أن صلة الرحم طبيعي في البشر، فالعصبية تكون بالتناصر والتعاضد (الدورى،1984، ص ص3-10). مجمل القول، القبيلة متغلغلة في النسيج الاجتماعي الليبي، منذ نشوء الدولة الليبية حتى الان لم تنجح في تهميش دور القبيلة في الحياة السياسية والاجتماعية في ليبيا، بل يتضح عكس ذلك، فكل الأنظمة المتعاقبة على الدولة الليبية سعت بكل جهدها لتوظيف القبيلة لخدمتها وترسيخ أركانها، والسعي لبقاء ذلك النظام، خلاف ما تطرحه من شعارات التي تنادي بها من تهميش لدور القبيلة واقتصر دورها على الجوانب الاجتماعية (كرفاع،2023،ص249).

ثانيا:- القبيلة في عهد ملك ادريس أو الفترة 1951-1969

لعبت القبائل برقة دورًا كبيرًا في تولية الملك مقاليد الحكم، فجيش السنوسية الذي اسسه الملك كان قوامه من أبناء القبائل في دولة مصر، وعندما نالت ليبيا استقلالها بقرار من منظمة الأمم المتحدة، كان هناك إصرار قوى من القبائل إن يتوالى ادريس السنوسي مقاليد الحكم نظام ملكي، قبائل برقة كان لها دورًا محوريًا تلك المرحلة في الحياة السياسية، وبقت البلاد على نفس التقسيم الذي رسمه الاستعمار من خلال ثلاث أقاليم طرابلس، برقة، فزان (سومية،2023،ص72)، الملك استطاع ان يسخرها لصالحه لأنها تمثل صمام امان وبقاء لحكمه، كان يمارس عمله بواسطة شيوخ القبائل فهم حلقة الوصل بين الملك الشعب.

القبيلة انخرطت في الحياة السياسي، وخاضت في سبيل تحقيق طموحاتها الصراع، ففي عهده ألغيت الأحزاب السياسية (البوري، 1999،ص3). وتم تنشيط القبيلة واشتهرت ما عرف بمهرجان الصوت، الذي كان فحواه ان يتمتع زعماء القبائل بمزايا ومنح للذين يدلوا بأصواتهم لمرشح معين.

ثالثا:- القبيلة في عهد ثورة سبتمبر.

في بدايته النظام السابق احتضن القبيلة ورفع من مكانتها، لكن للأسف الشديد لم يدم طويلًا، ففي عام 1971 الذي صدر فيه خطاب زوارة التاريخي، غير النظام من نظرته للقبيلة حيث الحد من نفوذها، الغاية من ذلك إعادة تشكيل البنية السياسية التقليدية السائدة المتغلغلة في أعماق التاريخي الليبي، حيت هي محور الارتكاز ومنبع صنع السياسيات، الغاية كانت تجميد نفوذها وتهميشها، عمق النظام اكثر في الحد من دورها، لم يقف عند هذا الحد بل عمل على إعادة تقسيم المناطق السابقة في ثوب جديد على غرار التقسيم السابق في سعيه لتحجمها، استبدل المسميات القديمة لمشايخ القبائل بجديدة، يؤكل اليهم إدارة قبيلهم بدل المشايخ السابقين التقليدين، النمط الإداري الجديد يتباين بصورة جدرية عن النمط القبلي القديم المبني على بني قيم قبلية تقليدية، دفع بأفراد يعتقد النظام بانه يمتلكون كفاءة وقدرات مبنية على المعرفة والعلم، من خلال الممارسة العملية عند توليهم لمهام عملهم مكان شيوخ القبائل، تبين جليًا انهم لا يملكون الخلفية والحنكة الاجتماعية التي تمكنهم من لعب أدوار سياسية (Alexander,1999,p227).

ولردهة بسيطة من الزمن تبين إن تبك الاجراءات كانت غير ناجحة، أن القبيلة لها دور رئيسي في صنع وبلورة السياسيات في الدولة، عدل النظام من سياسته وعمل على احتواءها وكسب ودها، والعلو من شأنها والتعويل عليها في رسم السياسات وادارة الشأن العام، تمكن النظام بنجح من ربط وتوثيق العلاقات الاجتماعية السياسية بواسطة تنشيط ودعم الزيجات بين أفراد القبائل، وتوليف الترابط بينها، واقتضاء هذا الامر الزج بأفراد نشطة اجتماعيًا من قبائل فاعلة وكبيرة كقيادات لتوالي مناصب ووظائف عليا سيادية (الكوت،2018، ص ص359-368)، لمشاركة شيوخ واعيان تلك القبائل النافذة في ادارة الشأن العام وصنع القرار.

رغم أن النظام السابق في عام 1971 عمل على شن قانون وإصداره يحرم الأحزاب السياسية والتنظيمات الإسلامية، فوقفا لطرحه وأيديولوجيته المبنية على الديمقراطية المباشرة سلطة الشعب التي يتضمنها الكتاب الأخضر، النظام يري إن الأحزاب السياسية تهديد لنظام الديمقراطي فهو يطرح بأن الحزبية اجهاض للديمقراطية من تحزب خان والمجالس النيابة تزييف للديمقراطية(القذافي، 1981،ص11) في نفس الوقت، حافظه على القبيلة كمؤثر في الحياة السياسية، وأخيرًا قنن أو اعطها مشروعية من خلال القيادات الشعبية الاجتماعية التي تضم في طياتها مشايخ القبائل المنخرطين في العمل السياسي، فتحث قبة ورعاية القيادات الشعبية الاجتماعية يتم الانتخابات والتصعيد(كرفاع،2023،ص253)، وعمق من دورها، بإن أسس لها جناح عسكري الحرس الشعبي يضم في صفوفه نخبة قيادات القبائل، وهو الجناح لها (إبراهيم، 2020،ص65).

بالإضافة إلى ذلك، النظام لجاء إلى عسكرة القبيلة فإنشاء تشكيلات مسلحة من تلك القبائل التي كانت تنال ثقته فهي أسست على رؤية قبلية وترتبط بعلاقات اجتماعية قوية، مثل صقور ابومنيار، لواء المغاوير، لواء حرس معمر، التشكيلات الثورية المقاتلة، الفيلق الافريقي و الذي ضم في صفوفه الاخوة العرب الذين تمكنوًا من الحصول الجنسية العربية التي منحها النظام لهم (الكوت ،ص ص 148-149) لعبت القبيلة دورًا مفصلي في التجنيد داخل تلك التشكيلات والمؤسسة العسكرية والأمنية، فالقبيلة وقرابة كانت حاسمة في تقليد المناصب يمكن القول ان طوال عقود النظام السابق عرف حضور طاغي للقبيلة (العبيدى،2011، ص3)، فالقبيلة كانت حاضرة بشكل كبيرًا ولها دورًا سياسي الامر الذي انعش القبيلة ومكنها من لعب دور في الحياة السياسية.

رابعا: - جدلية الانتخابات والقبيلة بعد أحداث 2011.

تلعب القبيلة بعد احداث 2011 دورًا اساسيا في الحياة السياسية على كافة الاصعدة بالتالي، القبيلة تمثل معول هدم وليس معول بناء للحياة السياسية في ليبيا، بكونها الاسبق في الطهور من الدولة، وترى في نفسها الاجدر بقيادة ورسم الحياة السياسية، فكلما زادة حدة وسطوة القبيلة وفاعليتها داخل الدولة، أصبحت تمثل مصدر الرئيسي للصنع العملية السياسية، فهي مصنع صنع السياسية للدولة وإدارة الشأن العام، بالتالي تربك الحياة السياسية.

القبيلة شرعيتها تستمدها من أدائها، ويعطيها السلطة والقدرة على اتخاذ القرارات الصادرة عن افرادها، وفي اطار التحول الديمقراطي والانتخابات لابد من إيجاد تربة خصبة للدمقراطة، لا يمكن باي حال من الأحوال تصور أن تنجح مؤسسات المجتمع المدني في القيام بدورها داخل المجتمع كقنطرة عبر للديمقراطية والانتخابات، لأنها سوف تكون نتاج قبلي خاضعة لتأثيراتها، بالتالي تضوغ أهدافها لصالحها، فالقبيلة لن ولم ترضي بأي جسم سياسي يقصها عن العمل السياسي، القبيلة هي الحاضر في تاريخ اقدم واعرق من الدولة، متوغلة في عمق ثقافة الانسان الليبي، فلها السيطرة العليا في الحياة السياسية خصوصا في ظل انهيار الدولة بعد احداث 2011، وتلاشي دورها بانهيار مؤسساتها التنفيذية والتشريعية و الأمنية(إبراهيم،2020،ص ص66-68).

منذ 17فبراير، ليبيا تشهد ووضعًا أمنيًا سيئًا للغاية، هذه الظروف خلقت اجواء خصبة للقبيلة لتتحول بدلًا مؤسسات اجتماعية إلى مؤسسة سياسية لتساهم بفاعلية في إدارة البلاد، صارت تلعب دورًا جوهريًا داخل الصراع السياسي الليبي، كثيرون يشيرون إلى إن هذه المرحلة الفيصل فيها هي القبائل (الحيدري،2023، ص245).

دور القبيلة في المشهد الساسي محوري يزداد ويتعمق كل يوم في وقت غابت فئه الدولة، ومن خلال تتبع تحليلي لدور القبيلة يتجلى بوضوح دورها من عقد لقاءات واجتماعات ومؤتمرات تمس الدولة، ففي 6يوليو 2013 شهدت مدينة الزنتان مؤتمر للقبائل، هدف إلى طرح القبيلة كفاعل في إدارة الازمة وبديل عن الأحزاب السياسية، تله انعقاد مؤتمر في ورشفانه2014والاكثر من ذلك انعقاد مؤتمرات خارج ليبيا مثل مؤتمر القاهرة، قبائل الجنوب احتضنت مؤتمر عام 2015(احمد،2015،ص2)، الهدف المشترك من

اجتماع القبائل هو ارسال رسالة للداخل والخارج بإن ليبيا القبيلة مكون أساسي ولا يمكن رسم السياسة بدونها، أيضا نتائج تلك اللقاءات الغاء كل الترتيبات الصادرة عن انتخابات المؤتمر الوطني العام2012 التي كان قد أصدرها، بالأخص المتعلقة بالنواحي العسكرية ومنها تلك الخاصة بدعوة الدروع لجمأيه طرابلس، فعلي سبيل المثال، لقاء ورشفانة أكد زعماء القبائل لابد من تجاوز المؤتمر الوطني، بسبب للإخفاقات المتكررة واهمها اقتحام مدينة بني وليد وورشفانه، القبائل كان هدفهم تحييد المجموعات المسلحة التي يحتمي بها المؤتمر الوطني، مؤتمر القاهرة الذي حظي بدعم قبائل منطقة برقة ومسندتها للبرلمان، بضرورة ورفع الغطاء عن تسليح الجيش الليبي، كذلك، رفع الغطاء الحكومة والمؤتمر الوظني العام بوصفه بمغتصب الشرعية، نتائج مؤتمر القبائل الذي انعقد في 14 سبتمبر 2014 رفض التمديد للمؤتمر الوطني العام، وقدم طرحً بديل للخروج بالبلاد من أزمتها، وهو العودة إلى ثورة الفاتح، انطلاقا من ايمانهم أن احداث فبراير مؤامرة، حيكت خيوطها لنهب خيراتها وتمزيقها، كان للإسلاميون دورًا مفصلًا قي ذلك والدول الطامعة في ليبيا وخيرتهًا دور كبير. موكدنا بانه لا مناص من بناءً جيش، ومحاربة المليشيات المسلحة، ومحكمة مرتكبي الجرائم في 17فبرائر (المرجع السابق، ص3).

ارتمي مجلس النواب وحكومته في أحضان أكبر قبلتين في برقة، حيت توفر قبائل برقة لهما الغطاء الأمني والاجتماعي، هذه الحالة خلقت حالة من الخلل في القيام البرلمان والحكومة بمهامهم، وكانت نتاج عملهما انعكاس للعامل الاجتماعي، من حيث تولي المناصب السيادية، فهي لا تعتمد على الكفاءات أو القدرات والمؤهلات وإنما تعتمد على القبيلة، مصلحة القبيلة صارت تغلب على مصلحة البلاد، قبائل برقة أصبحت تفرض سطوتها على البرلمان والحكومة، واليد الطولة في تمرير أي قرار يتعلق بالدولة (الجداري،2019، ص256).

شهدت قبائل الجنوبي الليبي بكونها لاعبًا رسميً في الحياة السياسية الليبية، فهي لها جدور وامتداد في دول أخرى غير ليبيا، تأسيس مجالس المحلية كالمجالس العليا التبو والأمازيغ والطوارق، فأصبحت تقوم بمهام هي في الأصل تخصص أصيل للدولة، القبائل تمكنت بنجاح من إبرام مصالحة بين عدد من القبائل ما يقرب من واحد وسبعين صلحًا نجحت في تمانيه وستون صلحًا بين القبائل المتنازعة، وفي ظل الصراعات والحروب نجحت في تبادل الأسرى في تمانيه وتلاثون من تمانيه وتلاثون بين المليشيات المتقاتلة (المرجع السابق، ص256).

بعد 2011، تغلغلت القبيلة داخل أوساط مؤسسات الدولة، حيث لعبت المجالس البلدية دورًا كبير في تدخلها في إدارة الشأن العام، فبدل من تركيزها على دورها في تدبر شؤنها المحلية، وصل بها الامر إلى الدفع بأشخاص لتوالي مناصب وزارية في الحكومات المتعاقبة، الامر الذي فرض امر المحاصصة والذي وجدت القبيلة في مرتعها لتكون لعب سياسي قوى (Myers,2013).

إن تركيبة الدولة الليبية المبنية أصلًا على القبيلة، ستقف حجر عترة في أي عملية انتخابية، بواسطة تكتلات مغلقة قبلية. وسيكون للتحاصص مكانته في الانتخابات، فالثقافة المورثة تلعب دور في ذلك، ومن الصعوبة بمكان التخلي عنها، وتكمن قوة التحاصص في إضعاف الدولة ومؤسساتها ويستحيل اجراء انتخابات. الا وفق رؤيتها.

المبحث الثالث: ـ التأثيرات الدولية: ـ

بعد التدخل الدولي السافر في ليبيا وازاحة النظام السابق، رغم عدم شرعية ذلك التدخل الذي يعد، مخالف للأعراف والمواثيق الدولية، عملت اظراف دولية على خلق وضعية عدم الاستقرار في ليبيا، بدعم ظرف على حساب ظرف أخر لتعقد المسألة، وأربكت المشهد السياسي الامر الذي ادي إلى اشتداد الصراع حول شكل الدولة وحكومة موحدة وأصبح شبح التحول الديمقراطي والانتخابات شبه مستحيل.

اولًا: ـ رصد دور المنظمات الدولية.

حاولت الأمم المتحدة لملمة اوراقها بعد تدخلها السافر في ليبيا عام ،2011 بإن سعت إلى إرسال مبعوثين إلى ليبيا، وعقد لقاءات ومؤتمرات في محاولة لزحزحة المشكلة الليبية، والوصول إلى حكومة ومؤسسات موحدة وانتخابات، وولوج الليبيين في دومة اللقاءات، بل عمقة الخلافات بإن شرعتنها من خلال لقاء الاظراف المختلفة في عواصم كثيرة منها تونس، الجزائر، أبوظبي، المغرب، باليرمو، باريس. جنيف.

البداية كانت لقاء الصخيرات برعاية الأمم المتحدة التم شمل الفرقاء الليبيين في مدينة الصخيرات المغربية في 17من ديسمبر 2014، بإشراف المبعوث الاممي مارتن كوبلر تركز الحوار حول كيفية انهاء الحرب المندلعة بين اطراف الصراع في الشرق والغرب، تمخض عن هذا الاتفاق مجموعة من البنود إيضا منها منح الصلاحيات لرئيس حكومة الوفاق الوطني، تم بدًا مرحلة انتقال جديدة تمتد إلى تمانيه عشر شهراً، بالإضافة في حالة عدم اكمال الحكومة مهامها تتحصل على تمديد ست اشهرًا، والابرز في هذا الحدث واللقاء هو الإعلان عن ميلاد المجلس الأعلى للدولة، واستمرار مجلس النواب الذي تم انتخابه، وورد جدل حول المادة الثامنة المتعلقة بالجيش الليبي فانطلاقة رؤية مجلس النواب من أن وزارة الدفاع يجب، إن تكون تحث سيطرة الحكومة وفقًا لاتفاق الصخيرات في حين المؤتمر الوطني المتمركز في طرابلس رويته إن وزارة الدفاع يكلف بيها شخصية ليست جدلية(خشيم،2022،ص141)، والملفت للنظر ان اتفاق الصخيرات لم يساهم حتي بالحد الأدنى في إيجاد حل للحالة الليبية المعقدة. تلها لقاء باريس يوليو 2017، نتيجة للإخفاق الذي حظي به لقاء الصخيرات، بدعوة من الرئيس الفرنسي ماكرون تمكن من جمع الخصماء الليبيين في قصر الإليزيه في محاولة منه لحلحلة المسألة الليبية كان اللقاء منصب حول مسألتين رئيستين الأولى الوصول الأطراف إلى اتفاق سياسي تانيًا حلحلة معضلة بناء جيش ليبي موحد يدود عن البلاد ويحمي السيادة (عبدالعزيز،2017،ص،ص2)، لقاء فرنسا ولد ميتنًا بسبب رفض قيادة الرجمة وقف إطلاق النار بحجة أن الوضع غير ملائم لذلك، نهائك عن عدم رضاء الكثير من الليبيين عن تدخل فرنسا في الشأن الليبي.

قطار سلسلة اللقاءات مستمرة هذه المرة كان لقاء باليرمو بإيطاليا 2018، شهدت مدينة باليرمو في 12 نوفمبر 2018 لقاء حول المسألة الليبية التي تشهد حالة من الفوضى العارمة عقب الاحداث التي شهدتها البلاد، وفي الحقيقة جاء هذا اللقاء بعد اخفاق مؤتمر باريس التانئ الذي فيه اجماع على اجراء انتخابات محلية في ديسمبر 2018م، حيث أعلنت هيئة الأمم المتحدة عبر بعثتها المكلفة في ليبيا لإيجاد حلول تودي استقرار البلاد، عن تأجيل العملية الانتخابية إلى ربيع 2019(الاهرام، 2018،ص8) تضمن المؤتمر تأكيده على نهاية الولاية للحكومة القائمة المغتصبة للسيادة، مع تأكيده لدعم مبادرة المبعوث الاممي بشان إقامة مؤتمر يشارك فيه كل الليبيين بهدف إجراء انتخابات، الوقف مع الجانب المصري في جهوده التي يبدلها بشان لملمة شتات المؤسسة العسكرية في مؤسسة واحدة، الملفت للنظر في هذا المؤتمر وهو أنه تم تجاهلها رغم معرفة الجميع وخصوصًا القائمين على مؤتمر بدورها وخصوصًا دعمهًا للغرب الليبي، وكونها تلعب دورًا محوريًا في الازمة الليبية الامر الذي اثار استهجان الاتراك وصرح المندوب التركي أن أي توافقات تحدث بدون حضور الجانب التركي سوف لن تكون ذات جدوى للازمة الليبية، موكدنًا على أن ليبيا ليست بحاجة لتدخل مزيد من الدول لتحقيق مصالحها الخاصة ونهب ثروات الليبيين، بطبيعة الحال الخلاف الدولي حول ليبيا اظل بظلاله على كل لقاء بين الأطراف الليبية، فكل المخرجات بات بالفشل نتاج تدخل الدول في الشأن الليبي، وعمق من حدة الصراع، فلم تنجح إيطاليا باحتضانها للمؤتمر من إيجاد حل للازمة الليبية.

وعمق المؤتمر من الخلاف بين القيادة العامة في الشرق ورئيس حكومة الوفاق والسيد رئيس مجلس النواب والسيد رئيس مجلس الدولة، نهائك عن تباين مواقف الدول المنخرطة في الحالة الليبية، الإشكالية التي واجهت المؤتمر هو غياب القوى الكبرة في المسألة الليبية وهي أمريكيا، فهي تملك إمكانية فرض أي اتفاق يتوصلوا اليه، نهائك عن الخلاف الإيطالي الفرنسي حيث وجهت الاولي اتهام شديد اللهجة لفرنسا بمساعيها على الاستحواذ على ليبيا، وثرواتها النفطية (عبدالعزيز،2017، ص5)، مجمل القول إن مؤتمر باليرموا لم يضيف شي للمسألة الليبية، وانما كان نتاج صراع إيطالي فرنسي على بسط النفود في ليبيا، فإيطاليا

المستعمر بالأمس والتي تريد أن تحافظ على مكاسبها في مجال النفط والغاز من بينها شركة إيني، تخشي من التوغل الفرنسي وعلى راسه شركة توتال العملاقة في مجال النفط، وهذا يجزم بأن التدخل الدولي عمق من حدة الازمة الليبية، على الصعيد العربي قمة أبو ظبي مارس 2019، احتضنت دولة الامارات المتحدة لقاء ضم الفرقاء الليبيين والمبعوث الاممي سلامة علاوة على ذلك، حضور الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي كانت مساعي اللقاء تقريب وجهات النظر والاتجاه.

بلاد الثلج شهدت لقاء موسكو توقيع مسودة الصلح يناير 2020، رعاية دولة روسيا التقاء الأطراف الليبية بحضور دولي تركيا روسي، حيث أصبحت تركيا لعب رسمي في الصراع الليبي المرجو من هذا اللقاء الخروج بمسودة توافقية يوقع عليها طرفي النزاع، رغم قبول حكومة الغربي المتمثلة في فايز السراج ألا إن القيادة في المنطقة الشرقية رفضت التوقيع على تلك المسودة وفشلت المساعي الروسية في إيجاد حل للازمة الليبية (خشيم،2020، ص138)، وشهد لقاء برلين يناير 2020، الذي احتضنت العاصمة الألمانية لقاء دولي ضم الأعضاء الدائمين بمجلس الامن لكون ليبيا لاتزال تحث الفصل السابع، وممثل عن الجامعة العربية و الاتحاد الأوربي و الاتحاد الافريقي، وعدد من الدول تمثلت في الجزائر، مصر، إيطاليا، تركيا، الصين، روسيا، بريطانيا، جمهورية الكونغو، إنجلترا، فرنسا، أمريكيا، بالإضافة إلى البلد المضيف المانيا، وتوصل المجتمعين إلى مسودة اتفاق تم التوقيع عليها، اوصت بوقف الاقتتال بين الطرفين، (Joplin,2019.p5) وللأسف هذا الاتفاق لم يكتب له النجاح رغم الحضور الكبير للمنظمات الدولية والإقليمية والدول الفاعلة، لن تدخل الدول من بينها تركيا أهمت بشكل فعلي في احباط هذا الاتفاق لن أصلًا اللقاءات وتلك الاتفاقات انما هي نتاج صراع دول على الحصول مكاسب اقتصادية في ليبيا، بناء على ذلك، طمع الدول في ثروات الليبيين وقف حصن منيع في وجه المجتمع الدولي في خلخلة المسألة الليبية.

وفي نفس الإطار، مؤتمر جنيف 2021، جرت لقاءات تمهيدية قي تونس في 2020/11/13 لاختيار أعضاء لجنة الخمسة والسبعين والاتفاق على تحديد موعد للانتخابات، التم شمل الفرقاء هذه المرة في سويسرا تحت رعاية الأمم المتحدة، وقد تم اختيار خمسة وسبعون شخصية ليبية يوكل اليها اختيار مجلس رئاسي وحكومة تمخض عنه اختيار رئيس لمجلس رئاسي رفقة عضوين، وتشكيل حكومة من رئيس واتنين مساعديه، يوكل اليها مهمة الانتقال الديمقراطي وصولًا الى الانتخابات في الشهر التاسع من عام 2021.

وشهد اجتماع جنيف ترحيب اممي حيت أعرب الامين عام الأمم المتحدة بهدأ الإنجاز، مشيرا إلى ضرورة انسحاب كل القوي الأجنبية بكل أسلحتها في حد أقصاه 2021/1/23وفقًا لقرار وقف إطلاق النار (كنيت،2021، ص2).

1- رصد دور مجلس الامن.

مجلس الامن كان حاضرا بشكل كبير في الشأن الليبي منذ بداية الاحداث فقد شهد في25 /1/ 2011انعقد جلسة لمجلس الامن نتج عنها صدور قرار رقم 1970، حيث درجة ليبيا تحث الفصل السابع وفق المادة 41التي تقضي إن يتخذ المجلس كافة التدبير لأجل تحقيق هذا القرار المتعلق بالهجمات ضد المدنيين والتي صنفها بانها جرائم ضد الإنسانية ارتكبها النظام السابق(الرشسد، أدبيش، 2017،ص85)، وتضمن نفس القرار اقصي ست عشر شخصية من النظام السابق، من السفر للخارج نهائك عن إحالة ملف ليبيا إلى محكمة الجنائيات الدولية، بحجة إن النظام السابق قام بجرائم ضد الليبيين ترتقي لمستوي الجرائم الإنسانية، ولم تمضي أيام حتي التماء مجلس الامن المنعقد في 2011/3/17واصدر قرار 1973تمثل في حماية المدنيين وحظر الطيران، والاهم من ذلك هي إصرار فرنسا على استخدام القوى في تنفيذ الحظر الجوي واستخدمت كل قوتها السياسية والعسكرية في الضغط على الأعضاء في مجلس الامن(دافيدسون،2014،ص16.)، القرار تضمن حماية المدنيين وعلى الأمم المتحدة اتخاذ الإجراءات أيضا حظر الطيران المدني والعسكري وحظر شراء الأسلحة تجميد الأصول والأموال التي يمتلكها النظام السابق.

وفي نفس قطار مجلس الامن، التماء الأعضاء في مدينة باريس في 2011/3/19حيث حول مجلس الامن الدول بالتدخل العسكري وتنفيذ ضربات، على غرار ذلك قام الرئيس الفرنسي بإصدار الأوامر لقواته الجوية بضرب الوحدات العسكرية، تم لحقت بفرنسا عدد من دول تنفيذ لقرار مجلس الامن مثل الأردن، تركيا، الكويت، أمريكيا، إنجلترا، الامارات، الدانمارك، قطر، النرويج، في الحقيقة مجلس الامن نجح في تشكيل تحالف دولي ضد النظام السابق من خلال تفويضه وشرعنة قرارته، بشأن استخدام القوة ضد النظام السابق (Joshi,2011,p16).

أيضا مجلس الامن انعقد في 2023/10/23واصدر قرار أكد فيه على الدول الأعضاء ما يلزم لحماية المدنيين، رفع تجدري لحظر الطيران، الغاء قرار تجميد اموال المؤسسة الوطنية للنفط والمصرف المركزي، وفي 2012/3/12اصدر مجلس الامن بأجماع كافة اعضاءه فرار رقم 2040المتضمن بتمديد البعة الأممية في ليبيا لسنة تانية، لأجل المساهمة في عملية التحول الديمقراطي وبناء المؤسسات الدولة، شهد عام 2013 صدور قرار من مجلس الامن رقم 2095 المتضمن معاقبة من ساهموا في انتهاك حقوق الانسان، بالإضافة إلى ذلك، في ظل الفوضى التي شهدتها ليبيا وانهيار كامل للدولة، من خلال بيع النفط خارج مظلة الدولة المجلس الامن اجتمع وأصدر قرار رقم 2146بادانة من قام بذلك.

2 - جامعة الدول العربية.

جامعة الدول العربية، كانت داعمًا لإسقاط النظام السابق، منذ البداية عرفت باصطفافه مع أنصار المعارضة، كانت اول خطواتها بانها جمدت مشاركة الوفد الليبي في جلسات الجامعة، بحيث اصدرت قرار 7298 ،2011/2/22، والأكثر من ذلك هو تجري جامعة الدول العربية إحالة الملف الليبي إلى مجلس الامن، والذي طلب فيه فرض حظر جوي على المجال الجوي الليبي، الضغط على مجلس الامن لتحمل مسئوليات إزاء انهيار الأوضاع، واتخاذ الإجراءات الضرورية بشأن إحالة المسألة الليبية إلى الفصل السابع بكون ما يقوم به النظام ترتقي لجرائم ضد الإنسانية (عمار،2012، ص2)، جامعة الدول العربية كانت اول رصاصة أطلقت في مشهد التدخل العسكري لإسقاط النظام. وهي من كانت وراء اعتراف الدول بالمجلس الانتقالي هو الممثل الشرعي لليبيين، بالتالي منذ اللحظة الاولي ايدت فكرة التدخل الدولي، وساهمت بشكل مباشر في مالت اليه الأوضاع بعد ذلك فهي مهدت الطريق لأسقاط النظام والتدخل الدولي، بعد ذلك تركت الليبيين يعانوًا ويلات التدخل بل زادة من الطين بلة بأن ساهمت في تأجيج الصراع بعدم أطراف داخلية لتمكنهم من توالى مقاليد الحكم.

3- الاتحاد الإفريقي.

لم يكن الاتحاد الافريقي منذ البداية له موقف قوي بشأن الاحداث في ليبيا، رغم ان العقيد معمر القذافي كان هو مؤسس الاتحاد الافريقي وقائد التنمية في افريقيا، خاض الحروب من اجل تحرير الدول الافريقية من براثن الاستعمار، ألا إن موقفه كان ضعيف جدًا، فدوره اتصف بانه كان محدود جدًا، لم يخرج من عباءة الدعوات المتكررة للجل السلمي(خشيم،2022،ص144)، الحضور المتواضع لبعض المؤتمرات بشأن الازمة الليبية، الحسنة الوحيدة هي اعتبره ان ما حدت في ليبيا نتيجة مؤامرة وان التدخل الدولي عقد الحالة الليبية وزاد من تفاقمها، نهائك على ان القادة الافارقة ينظرون إلى الازمة الليبية على انها احد محددات الامن القومي للقارة الإفريقية فهي تظل بظلالها على كل الدول الافريقية.

4 - الاتحاد الأوربي.

موقف الدول الاوربية منذ البداية داعمًا لانصار فبراير وكان لهم دورًا كبير في الإطاحة بالنظام السابق، من أروقة مجلس الامن وإصدار القرارات تلو الأخرى، الامر لم يقف عند هذا الحد بل اعمق من ذلك فهي وظفت كل ترسانتها العسكرية لإسقاط النظام، والأسواء من ذلك تدخلها في الشأن الليبي الداخلي حرصًا منها على تحقيق اكبر مكاسب من ثروات الليبيين النفطية(الجداري،2019،ص ص196-198)، فالتنافس شديد جدًا وصل الى توظيف الصراع والحرب الاهلية داخل البلاد، فمثلا التنافس الإيطالي الفرنسي الذي يلقي بظلاله على اطراف الصراع حيث يغديها لتحقيق مصالح.

تأنيا: - رصد مواقف الدول.

1 - الدول العربية.

الموقف التونسي كان محوريًا، تونس فتحت الحدود لوصول الإمدادات للمدن الجبلية التي تسيطر عليها المعارضة، ومن خلالهما بدأت الشحنات من الأسلحة السرية من قطر وفرنسا عن طريق ميناء جربه، تم عبرت الحدود الليبية لتصل إلى المعارضة لاستخدامها في قتال قوات النظام، وتونس شكلت معبرًا رئيسًا للأسلحة القطرية لثوار المنطقة الغربية، فالجانب التونسي كان منغمسًا في الدعم العسكري للمتمردين، وقد استغلت دول عربية وأجنبية التراب التونسي ممرًا للسلاح والقوات الخاصة للعدة دول (Bell,2011,pp15-17)، الموقف المصري تمثل في الاعتراف بالمجلس الانتقالي، عسكريًا القيادة المصرية جهزت قاعدة مرسي مطروح لتكون جاهزة لاستعمال قوات التحالف لاستخدامه لش هجمات على قوات النظام السابق.

قطر اول من اعترفت بالمجلس الوطني الانتقالي الممثل الشرعي الليبيين، انصب جهد قطر في الضغط على جامعة الدول العربية لنقل الملف الليبي من المستوى الجامعة العربية إلى مستوى الأمم المتحدة لإقامة منطقة حظر الطيران في الاجواء ليبيا (David,2011,p3)، ويشير الباحث كريستيان كوتسأورليخسن بناء على المراجع الخليجية بأن وزير الخارجية بنفسه توالي مهمة التخطيط المباشر للتدخل في ليبيا، وتوالي بنفسه لحشد الدول لدعم صدور قرار1973 المنبثقة عن مجلس الأمن، والذي يتضمن إنشاء منطقة حظر جوى في الأجواء الليبية، شاركت قطر في عملية فجر أوديسا عسكريا بأربع طائرات حربية، أيضا، جهزت أربع طائرات في جزيرة كريت لتكون تحث امرة قوات الحلف (David,2011,p3).

التدخل القطري العسكري والمالي أدي إلى تعميق واشتعال الإلية القبلية والجهوية والتي مازالت اثارها إلى يومنا هذا، تحولت ليبيا إلى مسرح وصراع للدول منطقة لممارسة النفوذ الأجنبي (الصواني،2012، ص19)، فقطر مازالت مستمرة في التدخل في الشأن الليبي، من خلال دعم أطراف ذات أيديولوجية معينة.

الموقف الإمارات ساهمت بشكل رسمي في العملية العسكرية، حيث شاركت في العمليات العسكرية من خلال إرسال سربين من الطائرات المقاتلة وطائرات أباتشي وشينوك، التدخل الإماراتي في ليبيا، عمق من حدة اشتعال الآلية القبلية والجهوية والصراع الايديولوجي، مما أدي ازياد نزيف الجرح داخل ليبيا من خلال انقسامات وصراعات جهوية وقبلية، وتأجيج الصراع إلى وقتنا هذا من خلال دعم أحد أطراف الصراع الليبي، الامر الذي صار معه شبح الاستقرار والانتخابات مستحيل (المرجع السابق، 19).

الموقف الأردني، من اول لحظة اعترفت بالمجلس الوطني الانتقالي الممثل الوحيد للشعب الليبي، عسكريا شاركت مع قوات التحالف في العمليات ميدانية في المعارك الدائرة بين قوات النظام وأنصار فبراير، وساهمت قواتها في اقتحام باب العزيزية (سعدالدين، 2014، ص4)، في حين الموقف السوداني، الدور الأكبر للسودان تمثل في تزويد أنصار فبراير بالسلاح المدفوع مسابقا من قبل دواة قطر، نهائك عن اصطفافها من الأول الى المجلس الانتقالي والاعتراف به وسحب الاعتراف من النظام السابق.

2 - الدول الأوربية وأمريكيا.

الموقف الفرنسي الخلاف الليبي الفرنسي القديم الحديث جدور هذه المرة تمثلت في إيقاف شركة توتال من النفط، فهي كانت الدافع الأصيل للموقف الفرنسي، خصوصًا بعد ما حدت من زيارة القذافي لفرنسا وتوقيع عقود نفط بواسطة شركة توتال وشراء عدد من الطائرات الحربية، ألا إن فرنسا باعت حصتها لقطر الامر الذي اغضب الجانب الليبي وإلغاء الصفقة، نهائك على ان فرنسا لديها وعود من أنصار فبراير بانها سوف تتحصل على عقود ومزايا.

الدعم الفرنسي الأكثر حضورًا في جامعة الدول العربية ومجلس الامن، هم وراء قرار1970-1973 بفرض منطقة حظر جوي، فرنسا أعلنت الحرب قبل اعلان قرار مجلس الامن الذي خول التحالف بضرب قوات الجيش، طائرتها شن هجوم على الرتل العسكري القاصد إلى مدينة بنغازي وتدميره، استمر الدعم الفرنسي بأرسال كميات من الأسلحة إلى المعارضة، أسلحة متنوعة يدوية و مضادة للدبابات (Bell,2012,p16) فرنسا رغم ذلك استمرت في التدخل في ليبيا من دعم اطراف بعينها تأجيج الوضع الأمني، سعت إلى استضافة الفرقاء الليبيين.

الدور التركي كان حاضرا بقوة خصوصا بعد أن طلبت حكومة الوفاق الوطني، ذلك من تركيا لتوقيه اتفاقية ترسيم الحدود البحرية، واهمها تلك المتعلقة بالشق العسكري حيث لعبت دورا كبير في حرب قوات الوفاق مع قوات الكرامة والحقيقة انها انهت تلك الحرب عبر استخدام قواتها والمرتزقة السورين الذين قامت بجلبهم، تدخل تركيا أعاد حلبة الصراع من جديد بقوة (خشيم،2022، ص142)، نهائك عن عقد اتفاقيات اقتصادية الامر الذي جعله تدافع بشكل كبير عن حضوضها في ليبيا وإن يكون لها نصيب كبير من ثروات ليبيا.

الدور الأمريكي منذ اللحظات الاولي في مجلس الامن كانت مترددة في مسألة الليبية، لكن امام إصرار الدول دخلت الحلبة في التحالف ضد النظام السابق، بصدور قرار مجلس الامن بفرض حظر جوي، مع مشاركتها في تنفيذ ضربات جوية، تواجد الاسطول الأمريكي قبالة السواحل الليبية، أطلق ما يقرب مائة وعشرة 110 صاروخًا توموهوك على مواق عسكرية **(الجداري،2019، ص203).** الدعم للمجلس الانتقالي من حيث الاعتراف بيه.

الخـــــــــــــــاتمة: -

ان الخوض مسألة العوامل السياسية وأثرها على الانتخابات يتكشف حجم تلك العوامل التي تشكل حاجز يمنع من إقامة تلك الانتخابات كالانسداد السياسي الذي طال امده زهاء أربع عقود وعنيف ارباك المشهد السياسي وعرقل إقامة انتخابات نزيهة علاوة عل ذلك هشاشة الأحزاب السياسة والمشاركة السياسية فهي مناط بها ان تلعب دورًا فاعلًا في العملية الانتخابية لكن لعدم وجود رؤية وبرنامج عمل لهذه الأحزاب كذلك لحددت العمل الحزبي في ليبيا أصبح دوره ضعيف جدا، نهائك عن تغلل ثقافة القبيلة والعصبية وتدخل الدولي.

النتائج: -

1-شكل وجود أكثر من حكومة انسداد سياسي مع استفحال الانقسامات السياسية استحال معه اجراء انتخابات مع عدم القبول بنتائج الانتخابات..

2-هشاشة الوضع الأمني واندلاع مواجهات مسلحة بين الفينة والأخر بين مجموعات مسلحة متباينة أدت إلى تأجيل الانتخابات.

3- وجود تباين في وجهات النظر عميقة بين النخب السياسية حول قوانين الانتخابية وبعض البنود الدستورية والمرحلة المستقبلية من حيث شكل الحكومة والنظام السياسي عرقل الانتخابات.

4-المصالح الدولية والإقليمية للدول أصبحت تعرقل العملية الانتخابية في حالة افرزت الانتخابات شخصيات وطنية ترفض تنفيذ مصالح تلك الدول.

6-تباين رؤية مجلس النواب ومجلس الدولة لقانون الانتخابات وفي اغلب الأحيان تضاربها جعل إمكانية التوافق شبه مستحيلة الامر الذي ادي إلى استحالت اجراء انتخابات.

8-العزوف الشعب عن المشاركة السياسية مرجعه فقدان الثقة في العملية الانتخابية، مرد ذلك وشعور بان من الممكن تزوير الانتخابات.

9-ليبيا دولة اجتماعية بامتياز بالتالي سوف تلعب القبيلة دور حيوي في تسير دفة الانتخابات ونتائجها.

10-الإخفاق المتواصل للأحزاب السياسية وهشاشتها من حيث تنظيمها ورؤيتها وبرامج عملها الامر الذي حد من إمكانية ان تلعب دورًا فاعلًا في العملية الانتخابية.
11-غياب رؤية ثاقبة للقواعد العامة للنظام السياسي المراد الوصول اليه.

التوصيات: -

1- الاتفاق على تشكيل حكومة موحدة يؤكل اليها اجراء انتخابات.
2- الإسراع بأقصى وقت لتوحيد مؤسسات الدولة.
3- الاجماع على قاعدة دستورية من وضع مرجعية تحدد الصلاحيات الجميع.
4- سرعة انجاز قانون يحدد الية العملية الانتخابية.
5- الخروج من نفق الانفلات الأمني بأن تحتكر الدولة العنف المشرعن من خلال مؤسساتها.
6- الايمان القاطع بإن المجتمع الدولي لا يعمل للخروج بليبيا إلى بر الأمان بل يعمق الازمة حفاظًا على مصالحة الاقتصادية.
7- لابد من هبة جماهيرية تعيد الأمور ًإلى نصابها، وتقطع الطريق على الدول المتدخلة والمتشبتين بالسلطة.

المراجع

أولاً: التقارير

1. العبيدي، آمال. (د.ت). *الهوية في ليبيا: توجهات الولاء والانتماء في المسح العالمي للقيم – المسح الشامل لآراء الليبيين في القيم (التقرير النهائي)*. بنغازي: مركز البحوث والاستشارات، جامعة بنغازي، ليبيا.

ثانياً: الأطروحات

2. صالح، خليفة. (2007). *المواطنة في ليبيا* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة طرابلس، ليبيا.

ثالثاً: الكتب

3. أحمد، إيمان. (2015، سبتمبر). *عوائق الحوار الليبي... مواقف الإخوان المسلمين*. القاهرة: المعهد المصري للدراسات الاستراتيجية.
4. أرحومة، مصطفى حامد. (1984). *الغزو الإيطالي لليبيا: بداية المقاومة 1911–1912، بحوث ودراسات في التاريخ الليبي 1911–1942*. طرابلس: مركز جهاد الليبيين.
5. الجداري، عمران محمد المرغني. (2019). *الثورة الليبية: الواقع والطموح في بناء الدولة*. عمّان: دار الزهران للنشر والتوزيع.
6. السيد، الشريف مفتاح. (2010). *ليبيا... نشأة الأحزاب ونضالاتها*. بيروت: دار ألف للنشر والتوزيع.
7. الصواني، يوسف جمعة، ويوسف محمد جمعة الصواني. (2012). *ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
8. حسن، سناء السعيد حسن. (2024). *إعادة بناء الدولة: إشكاليات بناء الدولة في ليبيا (2011–2022)*. مصر: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.
9. عبد اللطيف، حميدة. (د.ت). *المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
10. محمد، علي. (2012). *المصالحة الوطنية ضرورة دينية وإنسانية*. القاهرة: دار ابن خلدون.
11. هنتنغتون، صموئيل. (1993). *النظام السياسي لمجتمعات متغيرة* (ترجمة سمية فلو). بيروت: دار المعالي.

رابعاً: الدوريات والمجلات العلمية

12. أحميد، إدريس. (2025، 24 أبريل). الأحزاب السياسية في ليبيا: من النشأة إلى التعددية. *مجلة الأمة*.
13. البوري، عبد المنصف حافظ. (2014). القبيلة والجهوية ومستقبل العمل السياسي في ليبيا. *ليبيا المستقبل*.
14. الرشيد، أحمد الزروق، وأدبيش، عبد الكريم مسعود. (2017، ديسمبر). إشكالية التدخل الدولي في ليبيا: تداعيات تضارب المصالح والمواقف وغياب توافق القوى الداخلية. (2011–2016) *مجلة مدارات سياسية*.

15. القذافي، معمر .(1981) *الكتاب الأخضر*. طرابلس: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر.
16. الكوت، بشير. (2018). الدور السياسي للقبيلة في ليبيا. *مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 17*.
17. خشيم، مصطفى عبد الله أبو القاسم. (2022، سبتمبر). تأثير التدخل الخارجي على عملية التحول الديمقراطي في ليبيا. *مجلة اتجاهات سياسية، العدد 20*.
18. خالد، حنفي علي. (2014). خصوصية التيار الإسلامي في ليبيا. *مجلة الديمقراطية، العدد 52*.
19. دافيدسون، فرنسا. (2014). بريطانيا والتدخل في ليبيا: تحليل متكامل. *مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 134*.
20. عبد السلام، صالح محمد. (2021، سبتمبر). الانتخابات الليبية المقبلة بين التحديات وفرص النجاح. *مجلة اتجاهات سياسية، العدد 16*.
21. عبد العزيز الدوري. (1984، مارس). ابن خلدون والعرب: مفهوم الأمة العربية. *مجلة المستقبل العربي، العدد 6*.
22. كرفاع، المبروك خليفة. (2023، 12 ديسمبر). التوظيف السياسي للقبيلة في ليبيا .(1969–2022) *مجلة المعيار، المجلد 14، العدد 2*.

خامساً: المواقع الإلكترونية

23. إبراهيم، ناظم نواف. (2020، يناير). التفاعلات القبلية وأثرها في الحياة السياسية الليبية قبل وبعد 2011. *المجلة السياسية والدولية*.
https://political-encyclopedia.org/index.php/library/2465
24. الحيدري، صغير. (د.ت). ما مدى تأثير القبائل في المشهد الليبي. *مركز الشهيد أحمد احواس للدراسات*.
https://hagmakiz.org
25. الشيخ، محمد عبد الحفيظ. (2022، 16 ديسمبر). الأوضاع الداخلية والضغوط الخارجية التي تعرقل عقد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في ليبيا. *شؤون عربية*.
http://arabaffairsonline.com
26. المولد، الأحمر. (2009، 9 ديسمبر). الجذور الاجتماعية للدولة الحديثة في ليبيا: الفرد والجماعة والبناء الزعامي للظاهرة السياسية.
https://arabic.euronews.com
27. سعد الدين، نادية. (2014). أبعاد ومحركات الدور الأردني في الأزمة الليبية. *المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة*.
https://futureuae.com
28. سليمان، أحمد. (2014). لماذا تزدهر المليشيات في ليبيا. *بي بي سي العربية*.
https://www.bbc.com
29. عبد العزيز، آية. (2017، 17 ديسمبر). استعادة المكانة: تنامي النفوذ الفرنسي في المنطقة العربية. *مركز البديل للتخطيط والدراسات*.
https://goo.gl/EZ1NHu
30. عمار، رضوى. (2012، 7 مارس). العامل الخارجي في الثورات العربية. *أكاديميا*.
http://www.academia.edu
31. كينت، كرستين. (2021). طريق صعب نحو السلام والوحدة في ليبيا عبر سويسرا. *دويتشه فيله (DW)*.
https://www.dw.com

سادساً: المراجع الأجنبية

32. Bell, A., Butts, S., & Witter, D. (2011, November). *The Libyan Revolution.* Institute for the Study of War, pp. 15–17. http://www.understandingwar.org/sites/default/files/Libya_Part4.pdf
33. David, R. (2011, September 28). Behind Qatar's intervention in Libya: Why was Doha such a strong supporter of the rebels? *Foreign Affairs.* The Council on Foreign Relations. Retrieved November 10, 2012, from http://www.foreignaffairs.com/articles/68302/david-roberts/behind-qatars-intervention-in-libya

34. Joplin, T. (2020, September 15). Why does France support Libya warlord Khalifah Haftar's assault on Tripoli? *Albahaca.* http://www.africaintelligence.com/north-Africa-politics